حوار

بقلم: احمد طلعت

الى متى..؟

مازلنا نعتقد بان اى اصلاح حقيقى لابد ان يبدأ بالاصلاح السياسى. فالاصلاح الاقتصادى او الادارى لابد أن يقوم على قاعدة صلبة من الاصلاح السياسى حتى تحقق له الثبات والاستقرار، اما اذا قام الاصلاح فى ظل نظام سياسى موروث من عهد الانظمة الشمولية، مهما كان حجم «الترقيع» الذى جرى عليه، فان النتيجة هى ان «العقلية» التى حكمت الانظمة الشمولية هى التى سوف تحكم عملية الاصلاح مع ان الاصلاح يحتاج قبل كل شىء الى «عقلية» مختلفة عن عقلية الانظمة الشمولية.

فلا يكفى ان يكون عندنا دستور وبرلمان واحزاب وقدر محدود من حرية الصحافة لكى نقول اننا نعيش «عصر» الديمقراطية، فالدستور الذى يعكس ارادة الحاكم ويجسدها فى عبارات ونصوص هو اخطر على الديمقراطية من عدم وجود دستور على الاطلاق، لان الدستور الذى يجسد ارادة الحاكم هو فى واقعه «تقنين» للسلطة المطلقة فيصعب الاعتراض عليها اومحاسبتها، والبرلمان الذى «تصنعه» السلطة لايكون معبرا عن ارادة الشعب، وانما يكون أداة فى يد السلطة تستكمل به «الديكور» الديمقراطى لتخدع الناس فى الداخل وفى الخارج مع انها تمارس من خلال هذا البرلمان ذاته سلطتها المطلقة بغير رقيب اوحسيب.

وليس يكفى أن تقوم بعض الاحزاب لكى يقال ان هناك تعددية حزبية، لان الاحزاب الحقيقية لاتقوم بموافقة السلطة وانما تقوم بارادة المؤسسين لهذه الاحزاب وحدهم، والحكم عليهم اولا واخيرا للرأى العام، وليس للحزب الحاكم او للقوانين التى يضعها الحزب الحاكم، لان «الاصل» هو الاباحة والقانون مهمته مجرد «التنظيم» فاذا كان القانون يستخدم للتقييد فانه يصبح قانونا يهدم حرية قيام الاحزاب ولاينظمها.

والصحافة وان كانت من الناحية «المظهرية» تمارس النقد والمعارضة، فان هناك خطوطا حمراء وضعتها السلطة لهذه الصحافة لايمكنها ان تتجاوزها اوحتى تقترب منها، وبذلك تتحول الصحافة هى الاخرى الى «ديكور» يساعد على تضليل الشعب بدلا من ان يعبرعنه، او يساهم فى تكوين الرأى العام المستنير الذى يتمسك بحقوقه ويحاسب حكامه.

فالديمقراطية الحقيقية هى قدرة الشعب على اختيار حكامه، وقدرته ايضا على استبدالهم بغيرهم عن طريق صناديق الانتخاب، فان كان الشعب لايستطيع ان يمارس هذا الحق مع وجود الدستور والبرلمان والاحزاب فان الديمقراطية تتحول الى مجرد «مظهر» فارغ ليس له اى معنى اومضمون.

من اجل ذلك فاننا نطالب دائما بإعادة النظرفى الدستور القائم الآن بواسطة لجنة منتخبة ومعبرة عن مختلف الآراء والاتجاهات حتى نضمن ان يكون الدستور تعبيرا حقيقيا عن ارادة اغلبية الشعب، وليس مجرد أداة فى يد فئة تدعى لنفسها الاغلبية.

ومن اجل ذلك فاننا نطالب باعادة النظر فى جميع القوانين المكملة للدستور وفى مقدمتها قانون الانتخاب، وقانون الاحزاب السياسية، وقانون الصحافة حتى تصبح هذه القوانين اداة لقيام ديمقراطية صحيحة وليست قيدا على هذه الديمقراطية، او مجرد وسيلة لسلب الديمقراطية مضمونها الحقيقى «وقدرتها» على التغيير.

لكن الحزب الوطنى الحاكم يرى ان «الاولوية» ليست للاصلاح السياسى، وانه يمكن ان ينتظر حتى يتم الاصلاح الاقتصادى حتى يتوفر الاستقرار اللازم والمناخ المناسب للاصلاح الاقتصادى، وهذا الرأى - ان كان يحسن نية - فانه يشكل اكبر المخاطر على عملية الاصلاح الاقتصادى ذاتها، لان المعروف والمسلم به ان التنمية الاقتصادية لايمكن ان تتم الا فى ظل الاستقرار السياسى، اما اذا كان هذا الراى بسوء نية فانه يعنى ان الحزب الحاكم يؤجل عملية الاصلاح السياسى بقدر ما يستطيع حتى يبقى فى مقاعد السلطة لاطول وقت ممكن..!!

فمنذ يوليو من عام ١٩٥٢ «يصطنع» النظام الحاكم مختلف الحجج والاعذار لتاجيل اقامة نظام ديمقراطى حقيقى، ومع ان هذا النظام قد قام تحت شعار حماية الدستور فانه هو الذى الغى الدستور واعلن فترات «الانتقال» المتعاقبة، واختلق الاعذار لحرمان الشعب من حقوقه الاساسية، مرة باسم القضاء على الاستعمار ومرة باسم ازالة اثار العدوان وثالثة باسم تحرير سيناء وهكذا، مع ان هذه الاهداف كلها كان يمكن ان تتم فى ظل نظام ديمقراطى حقيقى، بل ان الديمقراطية الحقيقية كان يمكن ان تجنب الشعب الكثير من «المصائب» التى حلت به فى ظل الانظمة الشمولية وفى خروجه منها بعد وقوعها.

بريطانيا لم تعطل الديمقراطية اثناء الحرب العالمية الثانية الى حين انتهاء الحرب، وايطاليا لم تعطل الديمقراطية وتفرض الاحكام العرفية لمدة اربعة عشر عاما متصلة بحجة محاربة عصابات المافيا بل ان اسرائيل ذاتها لم توقف الديمقراطية بحجة صراعاتها المستمرة مع العرب منذ عام ١٩٤٨، بل على العكس كانت اسرائيل تلجا الى «الوزارة الائتلافية» فى كل مرة كانت تواجه فيها تحديات الحرب اوتحديات السلام..

فالحزب الحاكم لا يخدعنا وانما هو «فقط» يخدع نفسه عندما ينادى بتاجيل الاصلاح السياسى حتى يتم الاصلاح الاقتصادى، فالشعب يعلم، والعالم باسره يعلم ان اى بناء لايقوم على «اساس» سليم هو عرضة للانهيار مهما كانت عبقرية «المهندس» اوجمال الديكور..

والشعب يعلم، والعالم باسره يعلم، ان الرغبة فى البقاء فى مقاعد الحكم وراء كل الشعارات ووراء كل الديكورات..

لكن السؤال هو: الى متى..؟؟

●هامش: قد يكون المهندس سليمان متولى اعظم وزير للمواصلات، لكن ذلك لايمنع من ان الشعب قد اصبح لايتفاعل به..!!